الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار تناقش تقرير التنمية المستدامة

واصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل جلسته العامة الثالثة حيث جرى خلال الجلسة استعراض التقرير النهائي لفريق عمل التنمية المستدامة والمتضمن مخرجات أعماله للفترة الثانية التي استمرت خلال الفترة من 13 يوليو- 19 سبتمبر الماضي.

وقدم رئيس فريق التنمية المستدامة أحمد أبو بكر بازرعة عرضاً لنشاطات الفريق وآلية عمله خلال المرحلة الثانية.. موضحاً أن فريق التنمية المستدامة ممثلاً بالمجموعات الفرعية المنبثقة منه بدأ أعماله للفترة الثانية يوم السبت الـ 13من يوليو الماضي بتقييم المرحلة الأولى وإعداد خطط أعماله التفصيلية للفترة يوليو- أغسطس 2013م.. مشيرا إلى أن تلك الخطط هدفت بشكل رئيسي إلى استكمال وضع مبادئ دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق التنمية المستدامة والشاملة.

وقال بازرعة: " وفقاً للخطط، فقد استمعت المجموعات إلى العديد من الخبراء المحليين والدوليين في العديد من مواضيع ومحاور التنمية المختلفة،كما قامت المجموعات بتنفيذ العديد من اللقاءات والمقابلات في أمانة العاصمة، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الزيارات الميدانية إلى الـوزارات والأجهزة الحكومية والجهات ذات العلاقة بمحاور أعمالها، لمعرفة طبيعة وآليات عملها والصعاب والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى معرفة رؤاها حول التنمية المستدامة والمبادئ الدستورية التي يمكن أن تتضمن في الدستور الجديد".

وأضاف:"كما ناقشت المجموعات نتائج زياراتها ودراسة وتحليل الوثائق التي تم تجميعها والدستور والقوانين النافذة والاطلاع على العديد من الدساتير والقوانين لدول عربية وأجنبية للاستفادة من تجاربها وأعدت لذلك تقاريرها التفصيلية، إضافة إلى دراسة العديد من المشاركات المجتمعية التي تلقاها الفريق بصورة مباشرة أو من خلال وحدة المشاركة المجمعية".

وأوضح أن تلك الجهود ومن خلال العمل الدؤوب وبروح الفريق الواحد قد تكللت إلى التوافق على القرارات التي تضمنها التقرير، فضلاً عن أن مجموعة التنمية الاقتصادية قامت بإعداد رؤية شاملة للتنمية للمرحلة القادمة .

وتضمن التقرير النهائي لفريق التنمية المستدامة القرارات التي توافق عليها الفريق والتي تشمل 310 قرارات وموجهات دستورية وقانونية وتوصيات.. منها 185 قراراً قطاعياً وتنمية اقتصادية على المدى العاجل والمتوسط قدمت من مجموعتي التنمية الاقتصادية ودور الدولة وكذا 31 موجهاً دستورياً متعلقاً بمبادئ وسياسات تعليمية و42 توصية وسياسة عامة تتعلق بالتعليم بكافة أنواعه قدمت من مجموعة التنمية البشرية والتعليمية و15 قراراً وموجهاً دستورياً و94 سياسة وموجهاً عاماً تتعلق بالسياسات والإجراءات قدمت من مجموعة التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية و14 قرارا وموجهاً دستورياً و55 سياسة وتوصية عامة تتعلق بقضايا تحسن مستوى الصحة والإشراف والرقابة عليها قدمت من مجموعة الصحة.

وبحسب التقرير فإن هناك مجموعة من القرارات مرتبطة بمخرجات فريق القضية الجنوبية وفريق بناء الدولة وقد تم تأجيلها حتى تتضح مخرجات الفريقين.

وبين التقرير أن القرارات التي تم التوافق عليها شملت عـدداً من المحاور هي التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والتنمية التعليمية والبشرية والتنمية الصحية ومحاور قطاعية وتنمية اقتصادية أخرى تضمنت قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والأشغال العامة والبناء والنقل والسياحة والصناعة والتجارة والزراعة والأسماك و الاستثمار والنفط والغاز والمعادن، فضلا عن قرارات تناولت قضايا حيوية أخرى كقضايا المغتربين والبطالة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من الفقر .

وأوضح التقرير أن القرارات التي توافق عليها فريق التنمية المستدامة ركزت على إيجاد اقتصاد وطني حر اجتماعي يحقق النمو الاقتصادي المنتظم ويكفل الحد من البطالة والغلاء على مختلف المستويات وكذا العمل على إصلاح النظام المالي واعتماد نظام الضريبة التصاعدية والانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتجريم التهرب الضريبي فضلا عن حماية المستهلك وتحقيق التأمين والرعاية الاجتماعية اللائقة للمواطنين.. وكذا تفعيل دور القطاع الخاص على أساس حرية النشاط الاقتصادي وبما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويعزز الاستقرار الوطني ويعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الهادفة وفقاً للدستور، مع ضمان أن تولي الدولة مبدأ التنافس المشروع والمعاملة المتساوية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة واعتماد معايير الإدارة الرشيدة .

وأكد التقرير على ضرورة أن تلتزم الدولة بانتهاج سياسة اقتصادية تستهدف تعزيز القدرات الاقتصادية للدولة وتطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية و تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة في تخصيص الموارد الداخلية والخارجية للتنمية بين القطاعات والمناطق وبين الاقتصادي والاجتماعي والعام والخاص وبما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة، إلى جانب توفير فرص العمل وتقليص الفقر وتطوير البنى التحتية والخدمات وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ورفع قدرات الاقتصاد الوطني.. إلى جانب تعزيز الدور المجتمعي في التنمية على المستويات المحلية والمركزية في مجالات وضع الخطط التنموية وتطبيقها وفي مراقبة الأداء الرسمي والخاص وفي حماية البيئة والموارد الطبيعية والمستهلك وتشكل منظمات المجتمع المدني والشباب المستقل في مؤتمر الحوار الوطني بالمشاركة بمراقبة والإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وشدد التقرير على وجوب أن تعمل الدولة على رعاية أسر شهداء الوطن عامة ومعالجة أوضاع الجرحى وضحايا كل الصراعات وأعمال العنف ، كما تضمن السلطات العامة سلامة السكان وسلامة أراضي الدولة في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع ، إلى جانب ضمان حق كل يمني في التجمع السلمي بلا سلاح دون الحاجة إلى الإبلاغ المسبق عن ذلك أو الحصول على ترخيص، وينظم القانون ضوابط التجمع في الساحات والميادين العامة.. فضلا عن ضمان حق التداول السلمي للسلطة وترسيخ أسس ومبادئ التعددية السياسية والحزبية والرأي والرأي الآخر.

وتطرق التقرير إلى ضرورة أن تقوم الدولة بوضع استراتيجية وسياسة وطنية واضحة للأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية وإيصال الغذاء إلى الفقراء والمحتاجين له عبر قوافل يساهم فيها إلى جانب الحكومة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإغاثة ، وأن تعمل على تشجيع ودعـم الاستثمار في إنتاج الحبوب ورفع الكفاءة المؤسسية والإداريـة والإنتاجية للمؤسسات القائمة عليها، وضمان زيادة كفاءة ودور صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين من خلال تطوير آليات العمل مثل برامج الإقراض الميسر للفقراء لتحويلهم إلى منتجين يكسبون دخلا مستمرا، مع زيادة مخصصات الرعاية شريطة تحسين آليات الاستهداف للفقراء وبشكل مباشر ومنع تدخلات الوجهاء.

وأوصى التقرير بالعمل وفقاً لنظام الدعم المشروط – أي إعطاء الفقير دعماً نقدياً شريطة إدخال أبنائه للتعليم في المدارس وبالتالي تسهم الرعاية الاجتماعية في التنمية البشرية، إضافة إلى اعتماد منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الأرياف، على أن تلتزم الدولة بتأمين الغذاء في ظروف الكوارث والحروب وعجز اقتصاد السوق عن توفيرها،وتوفير الوسائل اللازمة لحفظ وخزن وعرض السلع الغذائية مثل الأسواق الزراعية والثلاجات المركزية وصوامع ومطاحن الحبوب.

وشدد التقرير على أهمية أن تحرص الدولة على الالتزام بسرعة إنجاز وتطبيق قانون تجارة وحيازة وحمل السلاح وتجريم الإتجار وحيازة السلاح المتوسط والثقيل والكاتم، وإنهاء الحروب والثارات القبلية، وإنشاء صندوق خاص بالكوارث الطبيعية، إضافة إلى التزامها بإجراء توصيف وظيفي لكافة وظائف الدولة وتحديد المسؤوليات والاختصاصات لكل وظيفة ووفقاً لمعايير العمل الدولية ، مع إعادة هيكلة جميع الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية والمختلطة بما يتواءم واتجاهات إدارة الدولة اللامركزية التي تتوزع فيها السلطات والموارد بين مستويات السلطات المركزية والإقليمية.

ولفت تقرير التنمية المستدامة إلى ضرورة أن تعمل الدولة على توفير البنية الأمنية والقانونية والخدمية الضرورية لجذب الاستثمار عبر تطوير قانون الاستثمار وتحديد مناطق الاستثمار الصناعي،السياحي،السكني وغيرها من مناطق الاستثمار وتزويدها بالخدمات وكذلك تفعيل المناطق الاقتصادية مع الأشقاء والمحددة في حرض، الوديعة،المزيونة وتنشيط المنطقة الحرة عدن..إلى جانب العمل على تطوير آلية القرار الواحد والموقع الواحد من خلال تحديد الدولة المناطق والمشروعات الاستثمارية والامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر فيها، بحيث يتجه المستثمر مباشرة إلى إدارة المنطقة المحددة لنوع الاستثمار الذي يريد إنشاؤه للمشروع الاستثماري واستكمال الإجراءات كلها بنفس الموقع وفق الشروط المقرة من مجلس إدارة هيئة الاستثمار.

9 ملايين دولار تكلفة مشروع جسر ابن سيناء ووادي حلة بحضرموت

صنعاء/ سبأ

وقع أمس بوزارة الأشغال العامة والطرق على اتفاقية تنفيذ مشروع جسر ابن سيناء ووادي حلة بحضرموت البالغ طوله 300 متر بتكلفة اجمالية تزيد عن 9 ملايين دولار والذي سيتم تنفيذه من قبل المؤسسة العامة للطرق والجسور .

ويهدف المشروع الذي تم التوقيع عليه بحضور وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي ومحافظ حضرموت خالد سعيد الديني الى تسهيل حركة سير المواطنين وفك الحصار عنهم أثناء الفيضانات .

وعلى هامش التوقيع عقد اجتماع برئاسة الوزير الكرشمي والمحافظ الديني كرس لمناقشة الطلب المقدم من محافظ حضرموت بتفويض المحافظة بصلاحية الوزارة واستكمال الأعمال التعاقدية والإشرافية على الأعمال المتبقية لعدد من المشاريع المنسجمة مع توجهات الوزارة والمندرجة في إطار توسيع صلاحيات السلطة المحلية بالمحافظات بإدارة المشاريع المركزية نحو التحول التدريجي إلى اللامركزية ،بحيث تكون تلك الصلاحيات تعويضا لمحافظة حضرموت بالإشراف والمتابعة علي تنفيذ 6 مشاريع طرق خارجية و6 مشاريع طرق داخلية.

وتشمل تلك المشاريع ملحق عقد شق وسفلتة طريق الشحر - الحامي_الدبس - سيحوت المرحلة الأولى65 كيلو متر وطريق (حجر –الضليعة - الفرضحة - الضليعة - بضة ،طريق الشحر - ريدة المعارة ، طريق قارة الفرس- حروبة - وادي عمد ، طريق المشهد – دوعن (الفروع) ،طريق العليب - رحبة بن جنيد (الرحبة).

حضر الاجتماع مدير وحدة تنفيذ المشاريع الممولة دوليا المهندس نبيل الحيفي والمدير التنفيذي للمؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس نبيل المداني ومدير عام الأشغال العامة بحضرموت الساحل الدكتور عبد الله علي باغميان وعدد من المسؤولين .

بتكلفة 40 مليون دولار

تنفيذ البرنامج الوطني للري

صنعاء/ سبأ

كرس اجتماع زراعـي عقد أمس بصنعاء برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية المهندس عبدالواحد الحمدي، لمناقشة الأعمال المستقبلية للوحدات الحقلية التابعة للبرنامج الوطني للري .

وركز الاجتماع الذي ضم رؤساء الوحدات الحقلية ومـدراء الـوحـدات التنفيذية في البرنامج (المياه السطحية والجوفية وخدمات ارشاد الري) على مناقشة التمويلات المتاحة لتنفيذ الأنشطة والأعمال وكـذا مناقشة تقارير الانجاز منذ بداية دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة مع البرنامج الوطني للري حتى الآن .

وتطرق الاجتماع الى التفاصيل المتعلقة بالأعمال الجاهزة للشراكة مع برنامج الغذاء العالمي وكـذا مناقشة القضايا والمواضيع المتعلقة بأنشطة البرنامج وتوجهاته خلال المرحلة القادمة في مجال تقنيات وأنظمة الري الحديث .

كما تم استعراض خطة البرنامج للمرحلة القادمة والتي تهدف الى تحسين نقل مياه الري من المياه الجوفية بالأنابيب البلاستيكية وأنظمة الري الحديث.

وفي الاجتماع أكد وكيل قطاع الري أهمية تطوير أنشطة البرنامج وتعزيز دوره في خدمة التنمية الزراعية من خلال تحسين عملية ترشيد استخدام المياه الجوفية والحفاظ على المخزون المائي وضمان ديمومة المياه لري المحاصيل الزراعية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي .

وحث الوكيل الحمدي قيادة البرنامج ورؤساء الوحدات الحقلية التابعة للبرنامج ومدراء الوحدات التنفيذية الى رفع وتـيرة العمل لمختلف أنشطة البرنامج وبما يمكنه من تحقيق الأهداف التي يسعى اليها. ويهدف البرنامج الوطني للري ومدته سبع سنوات وتكلفته 40 مليوناً و100 ألف دولار والممول بمنحة من هيئة التنمية الدولية والهولنديين ومساهمة الحكومة اليمنية ،إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وزيـادة العائد من الوحدة المائية وتقليل الضخ من المياه الجوفية.

ويتضمن البرنامج عددا من المكونات تشمل تحديث وتحسين أنظمة الـري من المياه الجوفية (وحدة المياه الجوفية) ، وتحسين الري بالسيول وحصاد المياه والحفاظ على التربة (وحدة المياه السطحية)، وكذا الدعم المؤسسي لوحدة إدارة البرنامج وفروعه (وحدة خدمات إرشاد الري .

8,5 مليار ريال إيرادات التأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة

د. صلاح: التأمينات واجب قانوني على صاحب العمل وحق دستوري للعامل

يحيى محمد العلفي

بلـغـت إيـــرادات الـتـأمـيـنـات الاجتماعية بأمانة العاصمة حتى نهاية اكتوبر 2013م نحو 8.5 مليار ريال، فيما وصل عدد المؤمن عليهم المستمرين إلى سبعين ألف حالة.

وذكر الأخ الدكتور خالد أحمد علي صلاح - مدير عـام فـرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة،لـ«الثورة»،،أن إدارة الفرع بدأت منذ شهر يونيو الماضي بتنظيم العمل الخاص بالمنافع التأمينية وذلك من خلال وضع آلية جديدة تضمن سرعة إنجاز معاملات المؤمن عليهم من العمال وتطبيق نظام خدمة الجمهور تلقائياً دون الحاجة لتردد المراجعين.

وقـال الأخ صـلاح: إنـه تـم خلال الخمسة الأشهر الماضية إنجاز كافة المعاملات المتأخرة الخاصة بالمعاشات والتعويضات، لا سيما تلك الملفات المتراكمة منذ مدة طويلة.. مـشـيراً إلى أنـه تـم ربط الاشتراكات التأمينية المتأخرة لما لها من أهمية في إثبات المؤمن عليهم وتحديد الالتزامات على صاحب العمل.

وأضاف:إن العمل أيضاً بدأ بتسهيل إجـراءات منح البطاقة التأمينية للمنشآت والشركات التي تدخل في مناقصات القطاع العام التي يتقدم لها أصحاب الأعمال والمقاولات، وكذا منح التراخيص المتصلة بذلك وفقاً لما نص عليه قانون التأمينات الاجتماعية رقم (6) لسنة 1991م الـذي يقضي بتعليق التعامل مع جميع أصـحـاب الأعـمـال حتى تقديم البطاقة التأمينية التي تثبت اشتراكهم في نشاط المؤسسة.

لافتاً إلى أن إدارة الفرع سعت إلى توسيع التغطية التأمينية من خلال إنشاء فرق تفتيش ميدانية وتقسيم أمانة العاصمة إلى خمس مناطق للقيام بحصر المنشآت غير الخاضعة والمتهربة من نظام التأمين والزامها بذلك وكذا متابعة تسديد المديونية على أصحاب الأعمال والبالغة حتى الآن نحو ملياري ريال.

وأشار الدكتور صلاح إلى أن إدارة المؤسسة اتخذت إجـراءات كفيلة بتحصيل هـذه المـوارد من خلال إعفاءات تشجيعية من الغرامات تصل إلى 50% بالإضافة إلى جدولة وتقسيط المديونية.

معبراً عن أمله من أصحاب الأعمال سرعة سداد المديونية وانتهاز هذه الفرصة على اعتبار أن ما تبقى من فـترة الإمهال قصيرة ولا تتجاوز نهاية العام الحالي 2013م، ونوه إلى أن هناك تجاوباً كبيراً من قبل بعض أصحاب الأعمال في هذا الاتجاه.

وأوضح الأخ مدير عام فرع التأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة أن العمل بدأ في تطبيق نظام التفتيش الآلي بما يمكن المختصين من متابعة ومراقبة أعمال المفتشين والإجراءات المتبعة في هذا المجال.. مؤكداً بأن التأمينات واجب قانوني على صاحب العمل، وحق دستوري للعامل وأسرته من بعده.

أقر بناء مصنع لتدوير المخلفات

محلي تعز يؤكد الاستمرار في جهود إنشاء المستشفى التعليمي ومحطة الرياح بالمخا

تعز/أكرم الرعوي

عقد يوم أمس بتعز اجتماع خاص بالهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة تعز وذلك برئاسة محافظ محافظة تعز رئيس المجلس المحلي للمحافظة شوقي أحمد هائل وبحضور كل من الإخوة/ الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة نائب المحافظ محمد أحمد الحاج، وكذا مدير عام السكرتارية الفنية والمتابعة الأخ/فهد البخيتي ...حيث وقفت الهيئة في الاجتماع أمام عدد من المواضيع والمشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظة . أهمها وأبرزها إقرار الهيئة على شراء أرضية خاصة لمصنع تدوير المخلفات للإسهام في تحسين الأوضاع البيئية والحد من التلوث البيئي إلى جانب شق عدد من وحدات الجوار حسب المخططات بمديرية التعزية..

كما وقفت الهيئة أمام الإجراءات الخاصة بتوزيع شقق المدينة السكنية بالجند والأوضاع المالية والإدارية لفرع مؤسسة المسالخ وتقرير مدير عام مديرية شرعب الرونه الخاص بأضرار السيول بوادي نخلة والمعالجات الممكنة لتلافي الأضرار مستقبلا بالإضافة إلى الجهود الرامية للدفع قدما بمشروع كهرباء محطات الرياح بالمخا..

وفي الاجتماع وجهت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة تعز برئاسة المحافظ هائل، الجهات المعنية بمتابعة وزارة المالية لشراء بقية الأرض المخصصة لمشروع المستشفى التعليمي التابع لجامعة تعز وتعويض المتضررين .

تعزيز الحوكمة ومدونات السلوك بين منظمات المجتمع المدني في ورشة بالحديدة

يحيى كرد

بدأت أمس بمحافظة الحديدة ورشة العمل التدريبية الخاصة بتعزيز نظم الحوكمة ومدونات السلوك بين منظمات المجتمع المدني والتي ينظمها المنتدى الإنساني بالتعاون مع مؤسسة العاطف الخيرية ضمن أنشطة المخرج الثالث من مشروع تمكين منظمات المجتمع المدني بمشاركة 40 مشاركا ومشاركة من منظمات المجتمع المدني وخطباء المساجد والإعلاميين.

وتهدف الورشة على مدى أربعة أيام إلى مناقشة إيجابيات وسلبيات الأنظمة الحالية المستخدمة في منظمات المجتمع المدني وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة بين منظمات المجتمع المدني وتوثيق أفضل الممارسات الجيدة لديها واعتماد وتطبيق مدونة قواعد السلوك والتعرف على مبادئ الحكم الرشيد.

وأوضح الأخ جميل الهمداني المدير التنفيذي لمؤسسة العاطف الخيرية في تصريح لـ"الثورة" أنه سيتم في الورشة عرض مدونة قواعد السلوك لبعض المنظمات الدولية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر والإغاثة الإسلامية والبعثة الخيرية البريطانية إلى جانب مناقشة إيجابيات وسلبيات الأنظمة الحالية المستخدمة في منظمات المجتمع المدني المحلية والتحديات التي يواجهونها. مشيرا إلى أنه سيتم بالورشة الاتفاق على صياغة مدونة قاعدة سلوك مشتركة لمنظمات المجتمع المدني والاتفاق على آلية لتطبيق المدونة.

في اجتماع صحي موسع للقيادات الصحية

التأكيد على أهمية تضافر الجهود لإنجاح مشروع دعم الموارد البشرية الصحية

عبدالخالق البحري

أكد الدكتور جمال ثابت ناشر وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط والتنمية الصحية أهمية تفعيل التعاون والتنسيق التكاملي بين وزارة الصحة ومختلف القطاعات والمؤسسات المعنية وذات العلاقة والإسهام الفاعل في تطوير وتحسين مستوى أداء القطاع الصحي في اليمن.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها أمس خـلال افتتاحه فعاليات اللقاء الموسع للقيادات الصحية الخاص باستعراض مراحل وخطط مشروع دعم الموارد البشرية الصحية بديوان عام وزارة الصحة العامة والسكان.

والـتـي نظمها قـطـاع التخطيط بـوزارة الصحة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوروبـي وشركة ايبوس المقدمة للخدمات الفنية لتنفيذ مشروع دعم المـوارد البشرية..و ضم قـيـادات الـوزارة ومسئولي البرامج ذات العلاقة بالتنمية البشرية بوزارة الصحة العامة والسكان.

وفي الاجتماع أشـار الدكتور ناشر إلى أهمية المشروع الهادف إلى تعزيز وتطوير النظام الصحي في اليمن وتحسين أداء الكوادر الطبية والفنية المساعدة في المرافق الصحية ،إلى جانب استعراض خطة عمل برنامج التنمية البشرية في الـوزارة خـلال السنتين القادمتين والخطوات التي تستهدف تحديث وتـطـويـر الإستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية في إطار مشروع الحوكمة في القطاع الصحي وبدعم من قبل الاتحاد الأوروبـي .. موضحا إن مـشـروع الإستراتيجية شهد خلال الفترة الماضية مناقشات ولقاءات تحليلية مثمرة ستستكمل ملامحها ومخرجاتها وأنشطتها في هذا اللقاء الموسع.

من جانبه استعرض مدير عام الموارد البشرية في وزارة الصحة العامة والسكان فهمي عفارة مجمل الأنشطة التحضيرية لهذا الاجتماع الموسع .. مشددا على ضرورة الاستفادة من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبـي لمـشـروع تطوير التنمية البشرية في الـوزارة الـذي يواجه العديد من التحديات والمطلوب إيجاد الحلول المناسبة لها .

إلى ذلـك تطرق رئيس فريق خبراء مشروع دعم الموارد البشرية للصحة الممول من الاتحاد الأوروبي حمودة بالأمين ومدير عام التنمية البشرية بوزارة الصحة العامة والسكان الدكتور ناصر الأخرم، إلى ضرورة إنجاح خطط وبرامج المشروع خلال العامين القادمين وأهمية تضافر كل الجهود لتحقيق انـجـازات واقعية في مسار النظام الصحي والعمل سوياً على إيجاد ووضع حلول مناسبة للموارد البشرية الصحية ضمن مـشـروع دعم المـوارد البشرية، باعتباره مشروع طموح ابدي كل من الاتحاد الأوروبـي ومنظمة الصحة العالمية وكل شركاء التنمية الصحية الاستمرار ومواصلة الدعم لما بعد السنتين القادمتين إذا تحقق النجاح المطلوب للمشروع.

تفعيل العمل الكشفي في مدارس أمانة العاصمة

حمدي دوبلة

قال مكتب التربية بأمانة العاصمة بأنه أعد خطة شاملة لإعـادة تفعيل النشاط الكشفي في مدارس الأمانة.

وفي هذا الصدد ينظم مكتب التربية اعتباراً من اليوم الثلاثاء دورة تدريبية لـ(60) من قيادة الحركة الكشفية المدرسية.

وأوضـح مدير الأنشطة المدرسية بتربية الأمانة عبدالكريم الضحاك لـ(الثورة) أن الدورة التي تستمر 3 أيام تأتي في إطار سلسلة من الـدورات التأهيلية لقيادة الحركة الكشفية في مدارس العاصمة .. مشيراً إلى أن الهدف من هذه الفعاليات تفعيل النشاط الكشفي في المدارس وفي العمل الاجتماعي والوطني عموماً.

وأضاف الضحاك بأن قيادة الأمانة والمجلس المحلي أبدت تعاوناً وتشجيعاً لهذا التوجه ووفرت 3 آلاف بدلة كشفية سيتم توزيعها تباعاً على أعضاء الحركة الكشفية بالمدارس ..موضحاً أن هذه الأنشطة ستتوج قريباً بوصول عدد الفرق الكشفية إلى 180 فرقة في مختلف مراحل العمل الكشفي (أشبال، فتيان، متقدم، جوالة) منوهاً بأن العمل الكشفي يعتبر ركيزة أساسية في العمل التربوي والتعليمي وسيسهم بدرجة كبيرة في بناء الشباب جسدياً وروحياً وفكرياً ويعزز من مساهمات الطلبة في الأعمال الإيجابية المجتمعية في المدارس وفي الحياة العامة كالمشاركة في تنظيم حركة المرور والعمل المجتمعي التطوعي وتنظيم الاحتفالات العامة وغيرها من الإسهامات الإيجابية.

وأشاد الضحاك بدعم وتشجيع قيادة السلطة المحلية بالأمانة ممثلة بالأمين عبدالقادر هلال والذي يولي الجانب اهتماما كبيراً.

تدشين فعاليات المؤتمر السنوي لنواب قادة التشكيلات في القوات الجوية

صنعاء/سبأ

،، بدأت أمس في القوات الجوية والدفاع الجوي فعاليات المؤتمر السنوي لنواب قادة تشكيلات وحدات القوات الجوية والدفاع الجوي الذي ينعقد خلال الفترة 28 -31 من اكتوبر الجاري تحت شعار (نجاح خطط التدريب مسؤولية وطنية هامة على أساسها تتحقق الكفاءة القتالية العالية).

وفي حفل الافتتاح ألقى قائد القوات الجوية والدفاع الجوي اللواء طيار ركن راشد ناصر الجند كلمة أكد فيها أهمية عقد هذا المؤتمر للوقوف حول ما تحقق من نجاحات خلال المرحلتين الأولى والثانية من العام التدريبي في مجالات التدريب والتأهيل والصيانة الدورية للأسلحة والطائرات.

وشدد على أهمية مضاعفة الجهود وتعزيز جوانب التدريب باعتباره الأساس للجاهزية القتالية بشكل عام.

كما ناقش المؤتمر خطط وبرامج التأهيل والتدريب المستقبلية وتلافي أوجه القصور التي واجهت سير مهام التدريب والتأهيل خلال الفترة الماضية.